

إرساء دعائم التنمية الريفية في الجزائر من خلال مشروع برنامج البناء الريفي

-دراسة حالة مشروع برنامج البناء الريفي بولاية المسيلة-

International Cooperation in Higher Education as a Goal for Sustainable Development – Higher Education Sustainability Initiative Case Study-

جميع حبيب الله^{1*}، د. أحمد بن قطاف²

¹مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة برج بوعريش، -

habiballah.djaidja@univ-bba.dz

²مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريش، ahmed.benguettaf@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/06/05

تاريخ الاستلام: 2022/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أحد أهم دعائم التنمية الريفية في الجزائر وهو برنامج السكن الريفي، هذا الأخير الذي يساعد على تثبيت سكان الأرياف بجوار أراضيهم ويخفف من معاناتهم وذلك بالاستفادة من سكن لائق يساعدهم على الاستقرار والتركيز على أعمالهم. وتطوير أنشطتهم الفلاحية، وأيضا التخفيف من معاناتهم، وتقريبهم من مساكن الحضر وفي هذا الصدد قدمت الدولة الجزائرية العديد من برامج السكن الريفي التي كان لها الأثر الجيد للنهوض بالريف.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، برامج التنمية الريفية، السكن الريفي.

ترميز JEL: R51، P25، O18.

Abstract:

This study aims to shed light on one of the most important pillars of rural development in Algeria, which is the rural housing programme. and developing their agricultural activities, as well as alleviating their suffering, and bringing them closer to urban dwellings.

In this regard, the Algerian state introduced several rural housing programs that had a good impact on the advancement of the countryside.

Key words: Rural development, rural development programmes, rural housing.

JEL Classification Codes: R51، P25، O18.

1. مقدمة:

يعتبر السكن حق من الحقوق الأساسية التي تساعد الانسان على الاستقرار وبناء مستقبله في تكوين عائلة، خاصة سكان الريف الجزائري نظرا للمعاناة التي يتكبدونها من عدة جوانب لذا خصصت الدولة الجزائرية العديد من البرامج التنموية للريف الجزائري قصد النهوض به وتحقيق معدلات نمو كبيرة في القطاع الزراعي ومختلف نواحي الحياة، لعل من بين هذه البرامج السكن الريفي الذي خصص له مبالغ مالية معتبرة واستفاد الكثير منه، الذي يهدف الى التخفيف من معاناة ساكنة الريف ويقلل من الهجرة نحو المدينة قصد تثبيت السكان لتسهيل أعماله من زراعة وتربية الحيوانات ومختلف الأنشطة الريفية.

الإشكالية:

ما هو دور مشروع البناء الريفي في إرساء دعائم التنمية الريفية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهو مفهوم التنمية الريفية وماهي أبعادها؟
- ماهو مسار التنمية الريفية في الجزائر؟
- هل أدى السكن الريفي دوره في إرساء دعائم التنمية الريفية في الجزائر (ولاية المسيلة نموذجا)؟

2. مراحل التنمية الريفية في الجزائر

1.2. تعريف التنمية الريفية:

تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، نظرا لتعدد المداخل في دراسة التنمية الريفية لمفهوم متشعب الأبعاد، فمنهم من ينظر إليها كمفهوم اقتصادي يرتبط بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية، ومنهم من يضمنها تنمية الإطار المعيشي للأرياف بما فيها الصحة والسكن والتدريس والهيكل القاعدية والبيئة، كما يوجد من ينظر إليها كنتيجة اجتماعية تستهدف مواجهة ظاهرة الفقر في الأرياف.

تعريف البنك الدولي: عرفها البنك الدولي سنة 1975 أنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين، والمعدمين. (هاشمي، 2014، صفحة 20)

تعرف على أنها إستراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وبذلك فإنها تشمل بالإضافة إلى التنمية الزراعية تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي، وتساهم التنمية الريفية في تطوير الإنسان الريفي ليصبح أكثر قدرة وإقبالا وفهما للعمل، وتحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء والاستمرار والحياة بدون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وأرض وكائنات حية وبناء اجتماعي في المنطقة. (سوالمية، 2017، صفحة 91)

وكما أن التنمية الريفية هي مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المتناسقة، بحيث يكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع بهدف إحداث تغير اقتصادي واجتماعي مرغوب فيه، وتعتمد التنمية الريفية على إحساس هذه المجتمعات الريفية بمشاركتهم واشتراكاتهم فعليا. (عيش، صفحة 391)

التنمية الريفية هي الجهد المنظم الواعي الهادف إلى مستوى معيشة أفضل لغالبية سكان الريف وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد بما يسمح لهم من تحقيق زيادة مستمرة في مستويات معيشتهم. (الجبوري، التخطيط والتنمية الريفية، 2020، صفحة 13)

ومما سبق نستنتج أن التنمية الريفية هي:

البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الحكومات من أجل تسهيل حياة سكان الريف وتقريبها قدر المستطاع من سكان الحضر، من أجل تثبيتهم في أرضهم وعدم هجرتهم والتخفيف من معاناتهم، ومساعدتهم بوسائل الإنتاج الحديثة والمرافقة من أجل الحفاظ على الزراعة والمهام المرتبطة بالريف كترقية الحيوانات، والصناعات التقليدية، وهذا للمحافظة على مصدر الغذاء.

2.2. أبعاد التنمية الريفية:

البعد الاقتصادي: تراعي التنمية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي. (غريبي، 2010، صفحة 47) وهو البعد الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتعزيز المساواة بين المرأة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا.

البعد البيئي: الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة. (هاشمي، 2014، صفحة 35)

بعد التنمية البشرية: والذي يعني بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات وذلك حسب تقرير PNUD حول التنمية العالمية الذي أعد سنة 2001، الذي أكد على أن دور التنمية يكمن في توسيع إمكانيات كل فرد في اختيار الحياة التي تناسبه، هذا المفهوم يتعدى بكثير المفهوم المتعلق بالنمو الاقتصادي، فالتنمية ما هي في الواقع إلا وسيلة لزيادة خيارات الإنسان.

بعد التنمية الثقافية: وذلك عن طريق تعزيز الحريات وتنوع الثقافات والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية، بالإضافة الى تعزيز القيم والثقافات المحلية الايجابية حيث تضم الحرية الثقافية كل من المعتقدات الدينية، التصورات، العلاقات والممارسات المجتمعية، الفنون الابداعية، بالإضافة أيضا إلى نوع وأسلوب الغذاء. (أوشن، 2015، الصفحات 14-15)

3.2. أهداف التنمية الريفية: ترمي التنمية الريفية لتحقيق الأهداف التالية: (بن عبد الحق، 2018، صفحة

(115)

- تثبيت السكان ومكافحة النزوح الريفي، بخلق فرص العمل وتحسين خدمات التعليم والصحة، النقل والمواصلات، الماء والكهرباء والسكن، التهيئة القروية والجبالية؛
- تطوير ورفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الاقتصادية والزراعية الريفية؛
- حماية البيئة الطبيعية والتنوع الايكولوجي للريف؛
- تنمية الموارد الطبيعية وتثمين الكفاءات والخبرات للريف؛
- توفير وسائل الانتاج الحديثة لمضاعفة الانتاج؛
- تقريب حياة سكان الريف من حياة سكان المدن قدر الإمكان.

3. مسار التنمية الريفية في الجزائر ابتداء من سنة 2000-2014

1.3. سياسة التنمية الريفية من سنة 2000 إلى 2006:

عرفت سياسة التنمية الريفية خلال الفترة 2000-2006 عدة مراحل وتوجهات تمثلت في الآتي:

1- مرحلة إنعاش الأنشطة الفلاحية وبداية وضعها موضع انسجام (2000-2004): لقد قامت الدولة ابتداء من سنة 1999 مع التحسن التدريجي للأمن في البلاد مع تعافي الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004).

2- توسيع الدعم إلى المجال الريفي: لقد تم توسيع الدعم إلى المجال الريفي في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002 لإدماج دعم العالم الريفي ونتيجة لذلك أصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

3- بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004: وقد وضعت استراتيجية التنمية الريفية المستدامة أربعة محاور أساسية للتنفيذ:

اقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم؛

دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة؛

تنميين متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الإقليم؛

الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق العمليات.

أما عن مجمل النتائج للفترة 2000-2006 للقطاع الفلاحي، فقد عرفت تطورا ملحوظا حيث:

منذ عام 2000 بدأ هذا القطاع فترة نمو تميزت بالاستقرار النسبي بالرغم من الظروف الجوية الصعبة.

ويظهر ذلك من خلال معدلات النمو الايجابية التي استقرت على مدى السنوات الثلاث 2004 إلى 2006، مع

معدلات 6.41%، 2.02% و 4.71% على التوالي. (بيصار، 2018، الصفحات 130-131)

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

يقصد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي يمكن أن تتجز على مستوى كل المناطق الريفية للبلاد، حيث ترجع المبادرة به إلى المجموعات الريفية المعنية في إطار مسعى مرافق للمجهودات التي تقوم بها الإدارة اللامركزية والذي يهدف إلى التحسين الدائم لمداخلهم انطلاقا من ظروف معيشتهم، هذا المشروع الجواري للتنمية الريفية مجدد فيطريقة بناء المشاريع، وقد تم اختباره في الميدان منذ عام 2003، وفي كل سنة يتم تحسينه وتحسين طرق التواصل مع سكان الريف، وهو يستجيب لطموحات السكان والسلطات المحلية ولكنه يحتاج دائما إلى بذل جهود التوعية والتكوين.

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

أعد هذا البرنامج وشرع في تنفيذه في أفريل 2001 ويغطي الفترة 2001-2004 وهو برنامج جاء بمبادرة من رئيس الجمهورية، يهدف لدعم الاقتصاد وإنعاشه، وقد خصص لهذا البرنامج في البداية غلاف مالي بلغ 525 مليار دينار، أي ما يقدر بـ 07 ملايين دولار، ثم أصبح غلافه المالي النهائي يبلغ 1216 مليار دينار، أي ما يساوي 16 مليار دولار، وهذا بعد أن تم إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. (مشوك، 2018، صفحة 611)

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

من أجل تحقيق الأهداف السابقة والتي تعتبر مكملة لإنجازات البرنامج السابق فقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار، وخصص لتحسين معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي كما شهد هذا البرنامج منذ

انطلاقه في 08 أبريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية وبرامج جديدة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة . (مسعودي، 2019، صفحة 87)

وتم في تلك الفترة تخصيص صندوق للجنوب وهو صندوق خاص لتطوير مناطق الجنوب الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 242-2000 مؤرخ في 20 أوت 2000. وكذا برنامج تنمية الهضاب العليا التي استفادت منه 23 ولاية.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

من البرامج الضخمة والطموحة، والتي تدخل ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت منذ سنة 2001، ورفع معدل النمو. قدرت قيمته الإجمالية بـ 21214 مليار دينار أو ما يعادل 286 مليار دولار، وقد أتى بشقين شق أول بقيمة 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى، وشق ثاني بقيمة 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة. (بن شرشار، 2021، صفحة 41)

2.3. مسار التنمية الريفية للفترة 2006-2014

سياسة التجديد الريفي 2006

تعد سياسة التجديد الريفي من أهم السياسات التي دعمت التنمية الريفية في الجزائر، وترتكز هذه السياسة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية، والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية). (تمار، 2016، الصفحات 142-144)

المبادئ العامة لسياسة التجديد الريفي:

الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تقوم على برنامج الدعم المحلي للولاية، ومنه فالمشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة المجمع حسب الأهداف والبرامج يجب أن يكون في أحد هذه المواضيع الجامعة:

- 1- عصرنة القرى والقصور: تحسين ظروف معيشة سكان الريف.
- 2- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي: تحسين المداخل.
- 3- حماية وتنمية الموارد الطبيعية.
- 4- الحفاظ وتنمية التراث المادي والغير مادي.

ويجب ادماج عدة موارد مالية عمومية وخصوصية ضمن مسعى المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة.¹

مراحل ظهور سياسة التجديد الريفي: لم يكن برنامج التجديد الريفي كسابقه من البرامج والسياسات السابقة من حيث الظهور، فقد مرّ بعدة فترات ومراحل ابتداء من سنة 2003 (الفترة التجريبية) إلى غاية 2009 وهي فترة تعميم السياسة ويمكن ذكر هذه المراحل في النقاط التالية:

المرحلة 2004-2006: بدأ أولاً بعرض الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين الأولى في جويلية 2003 لعرض أسسها والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية. بعد مرحلة تجريبية 2003-2005، ولتجسيد متابعة سياسة التجديد الريفي تم في 15 مارس 2006 وبموجب مرسوم رقم 03 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من 18 قطاعاً و 3 مؤسسات وطنية، واللجان الولائية.

المرحلة 2007-2008: وقد تم تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كفاءات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي، ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

المرحلة 2009-2014: جاء خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الانتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد استراتيجية لترقية تنمية مدمجة لكل الأقاليم الريفية، وبالتالي تم تعميم البرنامج، ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 للتجديد الفلاحي والريفي. (هاشمي، 2014، الصفحات 240-241)

4. تجربة السكن الريفي في الجزائر:

1.4. تعريف السكن الريفي:

برنامج السكن الريفي هو عبارة عن إعانات تقدمها الدولة للقاطنين أو الذين يزاولون نشاطات في الريف والراغبين في بناء مسكن جديد، والذين يتوفرون على قطعة أرض صالحة للبناء. وهذا من أجل تنمية الريف الجزائري والتقليص من معاناة الساكنة.

¹ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، ديسمبر 2007، ص 07.

ورد تعريف السكن الريفي في المادة 2 الفقرة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 235/10 على أنه كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي، على أنه يجب أن ينجز هذا السكن في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي.

2.4. أهداف برنامج السكن الريفي:

- القضاء على مشكل السكن وتعزيز استقرار الأرياف؛
- زيادة الانتاج الفلاحي والحيواني بعد توفير مساكن للفلاحين قريبة لمكان ممارسة أنشطتهم؛
- التقليل من هجرة سكان الريف نحو المدن؛
- توفير بيئة شبيهة بالحضر من خلال توفير مسكن لائق.

3.4. أنواع السكن الريفي: يمكن أن نصنف السكن الريفي إلى نوعين كما يلي: (يوسفي و لعيدي، 2020، الصفحات 5-6)

- **السكن الريفي الفردي أو الذاتي:** والذي يتم إنجازه من طرف الأفراد أنفسهم دون تدخل المرقى العقاري في أي مرحلة من مراحل الإنجاز وبالتالي هو مستثنى من عمليات الترقية العقارية والذي نجد المادة 4 الفقرة 1/3 من المرسوم رقم 325/13 قد عرفته على أنه: هو سكن جديد ينجزه في وسط ريفي في إطار البناء الذاتي أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي.

- **السكن الريفي الجماعي أو المجمع:** وهو الذي يقوم المرقى العقاري بالاشراف على انجازه، وهذا بعد أن يقوم بإجراء دراسة شاملة للمشروع خاصة من الناحية التقنية، أين نجد المادة 4 الفقرة 2/3 من المرسوم رقم 325/13 قد عرفته على أنه: هو "سكن جديد ينجزه متعهد بالترقية العقارية معتمد في تجمعات ريفية يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة، موجه للأشخاص المؤهلين للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي"

نجد هناك اختلاف بين السكن الريفي الفردي والجماعي وهذا كون أن السكن الريفي الفردي ينجز في شكل متفرق ويتم انجازه من طرف الأفراد أنفسهم في الوسط الريفي وهو ما يعرف بالبناء الذاتي وهذا بعد استفادتهم من اعانات تقدمها الدولة لهم عن طريق الصندوق الوطني للسكن إذا توفرت فيهم شروط الاستفادة، أما السكن الريفي الجماعي فيتم انجازه من طرف مرقى عقاري سواء كان عمومي أو خاص في وسط ريفي لكن في شكل تجمع سكني يستفيد منه الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة وعليه فإن الاختلاف الجوهرى هو الشخص القائم بالإنجاز وموقع البناء الريفي.

4.4. برامج دعم السكن الريفي في الجزائر:

بالنسبة للسكن الريفي فتشير الإحصائيات أن عدد السكنات الريفية التي تم إنجازها في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1969 بلغ عددها 2373 سكن بتكلفة تقدر ب 125 مليون دينار خلال المخطط الثلاثي الأول. وكان تمويل إنجازها على عاتق الخزينة العمومية بنسبة 100 %، والمخطط الرباعي الأول (1970-1974) يعد البداية الفعلية للحركة التنموية في الجزائر في كافة المجالات وعلى كل المستويات للنهوض بالمجتمع

الجزائري، بتخصيص مبلغ 305 مليون دينار لإنجاز 40000 سكن ونظرا لكثافة البرامج التنموية المسطرة وتعددتها فالخزينة العمومية لوحدها لم يكن بمقدورها تغطية نفقات إنجاز السكن بصفة عامة والريفية بصفة خاصة، فصارت تساهم بنسبة 50% لمدة 30 سنة بمعدل فائدة 1% والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أصبح يساهم بنسبة 50% لمدة 20 سنة بمعدل فائدة 4.75%، وفي المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) ارتفعت نسبة مساهمة الخزينة العمومية في تمويل البرامج السكنية إلى 75% لمدة 40 سنة والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أصبح يساهم بنسبة 25% لمدة 20 سنة وبمعدل 4.75%، وقد تم إنجاز 24000 سكن فقط وذلك في إطار مشروع ألف قرية والذي لم ينجز منه سوى 34 قرية في أواخر سنة 1976، لتتجز سنة 1979 131 قرية تتوفر على جميع متطلبات الحياة من خدمات صحية وتعليمية وإدارية وبريدية وصرف صحي والتزود بالماء الشروب والربط بالكهرباء.

هذا وقد كشفت إحصائيات مصالح أغلب مديريات السكن والتجهيزات بالعديد من ولايات الوطن، أن هناك أكثر من 34790 إعانة مالية للسكنات الريفية في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2009، بنسبة تجاوزت 08 بالمائة في الولاية الواحدة، وهو ما ولد رغبة جامحة لدى سكان الأرياف بمغادرة الأوساط الحضرية، حيث تهدف الجهات المعنية لتحقيق أهدافها المرجوة، والمتمثلة في تثبيت السكان ودعم الفضاءات الريفية. (بن طيبة، 2021، صفحة 242)

4-5 الإعانات الممنوحة:

توزع إعانات السكن الريفي حسب كل ولاية بموجب مقرر مشترك بين وزير السكن والعمران، وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الفلاحة والتنمية الريفية، حيث حددت مبالغ الإعانة الممنوحة في البداية من أربعمئة ألف دينار (400.000 دج) إلى خمسمئة ألف دينار (500.000 دج) حسب الدخل عندما يتعلق الأمر ببناء جديد، وقد تم رفع هذا المبلغ إلى سبعمئة ألف دينار (700.000 دج) ابتداء من سنة 2008 بموجب تعليمية رئيس الحكومة المتعلقة بالعقار المخصص للسكن الريفي المؤرخة في 03 أوت 2008 أما بالنسبة لمبلغ الإعانة الموجه لتهيئة و/ أو توسيع سكن موجود فيقدر بـ: مائتان وخمسون ألف دينار (250.000 دج). (هتشان، 2016، صفحة 156)

5.دراسة حالة السكن الريفي في ولاية المسيلة:

1.5.التعريف بولاية المسيلة:

تعد ولاية المسيلة من أكبر عشر ولايات من حيث المساحة وعدد السكان، إذ تقدر مساحتها بـ 18.175 كم² بتعداد سكاني يقدر بـ 1.281.870 ساكن وهو ما يعبر عن الحاجيات المتزايدة للمواطنين في مختلف المجالات لا سيما في السكن، الطاقة، الموارد المائية، الهياكل الصحية والتربوية والطرق، وهي ولاية داخلية تتكون من 15 دائرة و47 بلدية، يحدها من الشمال ولايات سطيف وبرج بوعريريج ومن الغرب ولايتي البويرة

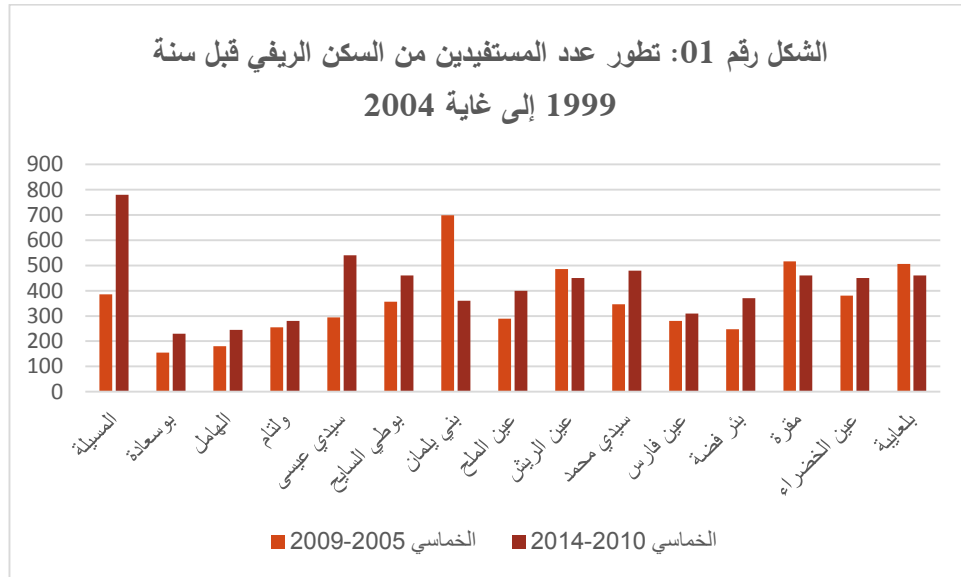
والمدينة، ومن الجنوب ولايتي الجلفة وبسكرة ومن الشرق ولاية باتنة، مناخها قاري وهي وسط بين النل والصحراء.

2.5. تطور عدد المستفيدين من السكن الريفي خلال الفترة 1999-2004:

الجدول رقم 01: تطور عدد المستفيدين من السكن الريفي قبل سنة 1999 إلى غاية 2004

الدائرة	المستفيدين قبل سنة 1999	المستفيدين خلال الفترة 1999-2004
المسيلة	393	96
بوسعادة	341	237
سيدي عيسى	479	259
عين الملح	632	372
مقرة	365	651
عين الحجل	301	216
بن سرور	576	379
سيدي عامر	332	299
مجدل	287	278
جبل مساعد	355	294
أولاد سيدي براهيم	301	148
الشلال	402	550
الخبانة	299	348
حمام الضلعة	337	527
أولاد دراج	455	646
المجموع	5855	5300

المصدر: تم إعداده بناء على معلومات من مديرية السكن بولاية المسيلة.



المصدر: تم إعداده بناء على معلومات من مديرية السكن بولاية المسيلة

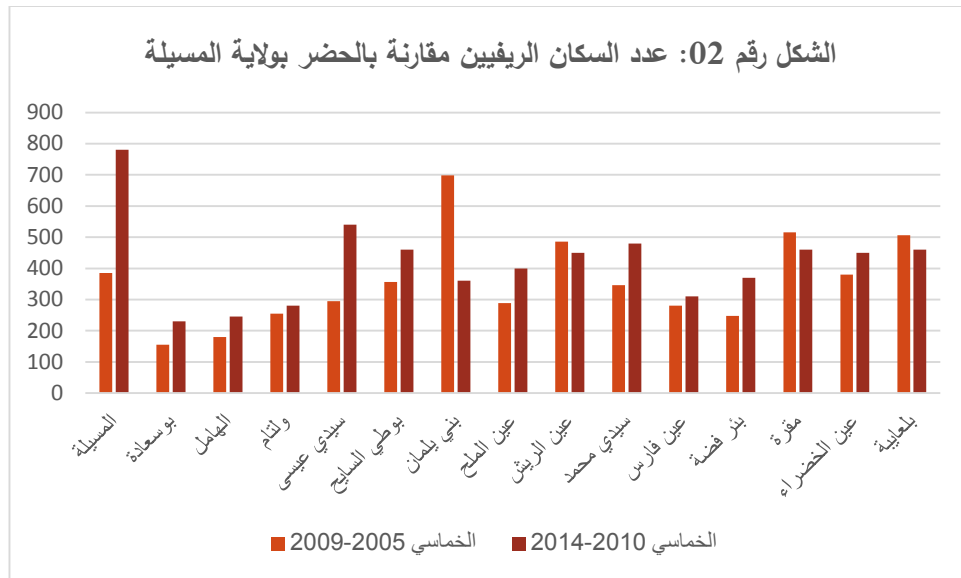
إرساء دعائم التنمية الريفية في الجزائر من خلال مشروع برنامج البناء الريفي

من خلال الجدول نلاحظ قلة عدد المستفيدين قبل سنة 1999 حيث بلغ عدد المستفيدين 5855 وهذا راجع إلى لأسباب عديدة منها نقص المداخل بسبب انخفاض أسعار البترول و الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر من 1993-2001 وما صاحبها من نزوح ريفي، أما في الفترة من 1999 إلى 2004 فنجد أن عدد المستفيدين من السكن الريفي قد بلغ 5300 في فترة وجيزة مقارنة بالفترة السابقة وهذا التطور في عدد المستفيدين يرجع إلى البرامج التنموية الضخمة لسياسة السكن التي انتهجتها الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي وإعادة الاعتبار للريف الجزائري.

الجدول رقم 02: عدد السكان الريفيين مقارنة بالحضر بولاية المسيلة

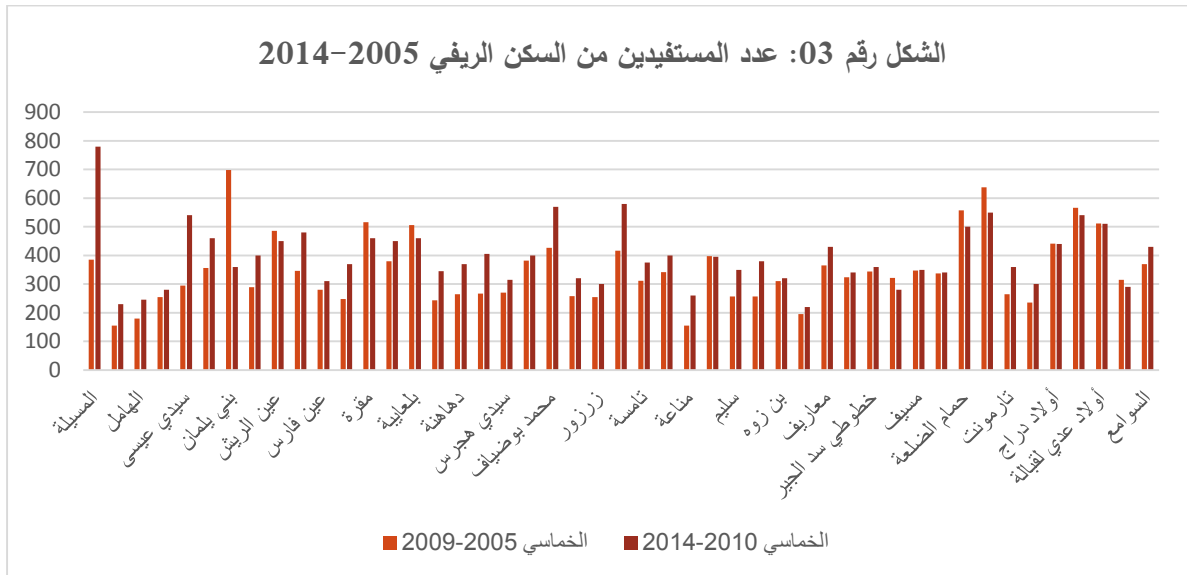
الدائرة	عدد السكان الحضر	عدد السكان الريفيين	نسبة سكان الريف الى سكان الحضر
المسيلة	128562	29325	22,81
بوسعادة	119241	27424	23,00
سيدي عيسى	75801	17988	23,73
عين الملح	49580	25857	52,15
مقرة	51649	76167	147,47
عين الحجل	28946	11189	38,65
بن سرور	31793	21815	68,62
سيدي عامر	16400	14010	85,43
مجدل	22862	8488	37,13
جبل مساعد	12574	7926	63,03
أولاد سيدي براهيم	7830	9488	121,17
الشلال	8606	28519	331,39
الخبانة	15005	15566	103,74
حمام الضلعة	35552	37168	104,55
أولاد دراج	34022	61648	181,20
المجموع	638423	392577	61,49

المصدر: تم إعداده بناء على وثائق التعداد السكاني 2008. مديرية البرمجة والميزانية بالمسيلة



المصدر: تم إعداده بناء على وثائق التعداد السكاني 2008. مديرية البرمجة والميزانية بالمسيلة

بما أن معظم بلديات ولاية المسيلة هي بلديات ريفية فإننا نلاحظ أن هناك بعض الدوائر التي نجد فيها عدد السكان الريفيين اكبر بثلاثة مرات من عدد سكان الحضر، كدائرة الشلال التي يبلغ عدد السكان الريفيين 28519 ودائرة أولاد دراج 61648 من سكان الريف بنسبة 181.20%. وهذا طبيعي بسبب طبيعة المنطقة وخصوصياتها الريفية وفي المجموع العام نجد أن نسبة السكان الريفيين 61.49 والتي تعبر عن طبيعة الولاية الريفية حيث نجد أن أكثر من نصف سكانها سكان ريفيين.



نجد ان سياسة التجديد الريفي وما جاءت به من برامج بخصوص السكن الريفي بداية من 2006 والتطبيق الفعلي لها كان في 2008 والميزانيات الضخمة المرصودة لإحياء الريف الجزائري سواء في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005 او برنامج توطيد النمو 2014-2010 حيث نلاحظ من خلال الجدول

(الملحق رقم 01) زيادة معتبرة في عدد المستفيدين من السكن الريفي فقد بلغ في الفترة 2005-2009 أكثر من 16320 مستفيد بزيادة أكثر من 300% عن الفترة من 1999-2004 وهذا نتيجة البرامج سياسة التجديد الريفي التي تهدف إلى تثبيت سكان الأرياف، وهو ما استمر بنفس الوتيرة في برنامج توطيد النمو 2010-2014 والذي بلغ 18600 مستفيد من السكن الريفي، نشير أنه في الفترة 2010-2014 حدثت طفرة مالية لم تحدث في تاريخ الجزائر، حيث خصصت الدولة مبلغ 200 مليار دولار لبرنامج توطيد النمو.

4. عنوان الجدول: عدد المستفيدين من 2015-2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المستفيدين	4518	2441	1157	988	2742	

المصدر: مديرية السكن بولاية المسيلة

واصلت الدولة دعم سياسة السكن الريفي بعد سنة 2014، وفي جميع السنوات التي تلتها لكن نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المستفيدين انخفض ابتداء من سنة 2016 حتى سنة 2018 والتي تمثل أدنى مجموع مستفيدين بـ 988، وهذا راجع لتراجع أسعار المحروقات وما صاحب تلك الفترة من تدهور في مداخيل الخزينة العمومية، ثم نجد أن عدد المستفيدين بدأ في الارتفاع في سنة 2019 بعدد 2742 مستفيد.

خاتمة:

لقد أولت الدولة اهتماما بالغا بالريف وهذا بالنظر إلى مختلف البرامج التنموية التي سطرت لرفع الغبن وتحسين معيشة السكان الريفيين، وقد كان للسكن الريفي حصة معتبرة من تلك البرامج كما رأينا في الدراسة، والذي يعد من أنجح البرامج التي تبنتها الدولة، بالنظر للعدد الكبير من المستفيدين والأغلفة المالية المعتبرة المرصودة له، والموارد البشرية المسخرة في العملية.

ساهم برنامج البناء الريفي في تخفيف معاناة أزمة السكن، وتثبيت السكان في أراضيهم وتقريبهم من حياة الحضر، لكننا نلاحظ أن طلبات إعانة السكن الريفي في تزايد مستمر بسبب تزايد نسبة النمو الطبيعي للسكان وتغيير عقلية العائلة الكبيرة إلى استقلال الأبناء بأسرهم الصغيرة.

منذ سنة 2020 والسنوات التي بعدها وبسبب التضخم وغلاء مواد البناء والتي تضاعف سعرها أصبح مبلغ الإعانة الممنوح غير كاف لبناء المنزل، لذا نقترح الرفع من قيمة المنحة الموجهة لبناء منزل جديد في إطار صيغة البناء الريفي، وأيضا توفير الأوعية العقارية من طرف البلديات للذين لا يملكون قطعة أرض صالحة للبناء وتسوية وضعية الأراضي التي تم منحها سابقا.

قائمة المراجع:

- أحمد غريبي. (2010). *أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر*. جامعة المديّة: مجلة البحوث والدراسات العلمية.
- أسية هتشان. (2016). *السكن الريفي كآلية للتنمية (دراسة قانونية)*. جامعة المديّة: مجلة الدراسات القانونية.
- تلمسان جامعة أبو بكر بلقايد 2014 *التوجيه الجديد لسياسات التنمية الريفية في الجزائر*
- توفيق تمار. (2016). *التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات*. المسيلة: جامعة المسيلة.
- زكرياء مسعودي. (2019). *تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل-دراسة تحليلية*. ورقة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- صونية بن طيبة. (2021). *صيغة السكن الريفي وسياسة تدعيم التنمية في الأرياف*. جامعة الوادي: المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية.
- عاطف محمد عيش. *قاموس علم الاجتماع*. الاسكندرية: دار المعرفة.
- عبد الحكيم بيسار. (2018). *أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016*. المسيلة: جامعة المسيلة.
- عبد الرحمن سوامية. (سبتمبر، 2017). *ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وانعكاساتها على البنية الاجتماعية والثقافية التقليدية في منطقة الأوراس*. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، 91.
- عبد الصاحب ناجي رشيد البغدادي، هاتف لفقة الجبوري. (2020). *التخطيط والتنمية الريفية*. عمان: دار الوفاق للنشر والتوزيع.
- عبد الصاحب ناجي رشيد البغدادي، هاتف لفقة الجبوري. (2020). *التخطيط والتنمية الريفية*. عمان: دار الوفاق للنشر والتوزيع.
- عز الدين بن شرشار. (2021). *تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020)*. جامعة الجزائر: مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
- فاروق أوشن. (2015). *تقييم أثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة*. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- فوزي بن عبد الحق. (2018). *دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها*. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 4 (2)، 115.
- لامية مشوك. (2018). *سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (20014-2014)*. جامعة المسيلة: مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.
- محمد يوسف، و خيرة لعديدي. (2020). *السكن الريفي كضمانة للعقار الفلاحي في الجزائر*. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية (52)، 5-6.

إرساء دعائم التنمية الريفية في الجزائر من خلال مشروع برنامج البناء الريفي

الملحق رقم 01: عدد المستفيدين من السكن الريفي 2005-2014

البلدية	الخماسي 2005-2009	الخماسي 2010-2014	البلدية	الخماسي 2005-2009	الخماسي 2010-2014
المسيلة	385	580	سيدي عامر	780	416
بوسعادة	155	375	تامسة	230	311
الهامل	180	400	مجدل	245	342
ولتام	255	260	مناعة	280	155
سيدي عيسى	295	395	جبل مساعد	540	398
بوطي السابح	356	350	سليم	460	257
بني يلما	698	380	ولاد سيدي براهيم	360	257
عين الملح	289	320	بن زوه	400	310
عين الريش	486	220	شلال	450	195
سيدي محمد	346	430	معاريف	480	365
عين فارس	280	340	ولاد ماضي	310	324
بئر فضة	248	360	خطوطي سد الجير	370	344
مقرة	516	280	خبانة	460	322
عين الخضراء	380	350	مسيف	450	347
بلعائية	506	340	الحوامد	460	337
برهوم	243	500	حمام الضلعة	345	557
دهانة	265	550	ونوغة	370	638
عين الحجل	267	360	تارمونت	405	265
سيدي هجرس	270	300	أولاد منصور	315	235
بن سرور	382	440	أولاد دراج	400	441
محمد بوضياف	427	540	المعاضيد	570	566
ولاد سليمان	258	510	أولاد عدي لقبالة	320	512
زرزور	254	290	مطارفة	300	315

المصدر: مديرية السكن بولاية المسيلة